

السياسة الأمنية والإجراءات الجديدة للدخول إلى الولايات المتحدة

03-1-2004

التكلفة المفترضة لهذا المشروع تبلغ أكثر من 20 مليار دولار، وسيكون هذا العقد والصفقة الأكبر التي تعقدها وزارة الأمن الداخلي. من الجدير بالذكر أن صناعة الأمن الداخلي قد انتعشت وازدهرت بعد أحداث أيلول (سبتمبر). كل الشركات الكبرى في مجال الحراسة والحماية والموردين الأكبر للبنتاغون قد دخلت إلى ميدان المنافسة الجديد الذي در في السنة الأخيرة 55 مليار دولار.

من يوم الاثنين المقبل ستتغير إجراءات الدخول للولايات المتحدة. وسيطالب القادمون إليها بالمرور من خلال نفس الطابور المعروف أمام مكتب مسئول الهجرة والفحص الأولي أيضا سيبقي علي حاله، فحص جواز السفر وتأشيرة الدخول وطرح عدة أسئلة عن هدف الزيارة والأماكن التي سيكون فيها الزائر. بعدها سيطلب المسئول من الضيف الزائر أن يضع بصمات إصبعه ويلتقط له صورة. من هذه اللحظة فصاعدا ستدخل معطيات هذا الزائر في بنك معلومات ضخمة أعد في الولايات المتحدة لمتابعة حركة الزوار الأجانب. الخطة الجديدة المسماة (Visit - US) ستبدأ في السريان جزئيا في الخامس من كانون الثاني (يناير) مع وضع الأجهزة المطلوبة للمقارنة في 115 مطارا دوليا و 14 ميناء بحريا مركزيا. وزارة أمن الدولة تعهدت باستكمال الخطة خلال عام 2004 ومتابعة حركة الأجانب ومعالجة 50 نقطة عبور برية بين أمريكا وكندا والمكسيك والتي لم تدخل بعد ضمن السياسة الجديدة التي ذكرناها.

ومع استكمال الخطة سيطلب الزائر المغادر بإعطاء بصماته
وصورته للمقارنة والتأكد من أنه قد التزم بقوانين الدخول
والإقامة وغادر البلاد في الموعد المحدد.
وزارة أمن الدولة تحرص علي عدم استخدام عبارة بصمات
الأصابع في هذه الإجراءات الجديدة، وقد اختاروا لها اسما جديدا
وهو البصمات الخالية من الحبر، وذلك للابتعاد عن السياق
السلبى المتعارف عليه لأخذ البصمات. وأكدت الوزارة للصحف
أن الإجراءات الجديدة سريعة ونقية وهي لا تشبه بالمرّة ما علق
في الأذهان من أفلام الشرطة التي تؤخذ فيها البصمات بضغط
أصابع الشخص المغموسة بالحبر علي الورق بصورة مهينة
وسلبية.

الكونغرس الأمريكي هو الذي اقترح وضع خطة لمتابعة الأجانب
الداخلين للولايات المتحدة من خلال مقياس "بيولوجي" كعبرة
مستخلصة من أحداث أيلول (سبتمبر) 2001، إذ يعتقد الخبراء
الأميون أن هذه الهجمات برهنت علي أن حدود الولايات
المتحدة مخترقة وأنه لا توجد وسيلة ناجعة لمعرفة هوية الداخل
واسمه الحقيقيين والتأكد من أنه ذو علاقة مع "الإرهاب". ويعقد
من جهاز التشخيص "اليومتري" الجديد من عملية استخدام
هويات مزيفة. كما أنها توفر للسلطات معرفة فورية عن وضع
الأجنبي القانوني.

التكلفة المفترضة لهذا المشروع تبلغ أكثر من 20 مليار دولار،
وسيكون هذا العقد والصفقة الأكبر التي تعقدها وزارة الأمن
الداخلي. من الجدير بالذكر أن صناعة الأمن الداخلي قد
انتعشت وازدهرت بعد أحداث أيلول (سبتمبر). كل الشركات
الكبرى في مجال الحراسة والحماية والموردين الأكبر للبتاغون
قد دخلت إلى ميدان المنافسة الجديد الذي در في السنة

الأخيرة 55 مليار دولار.

نظام إعطاء البصمات والتقاط الصور علي مداخل الولايات المتحدة تسبب في تملل وعدم رضي منظمات وهيئات المهاجرين والأجانب في أمريكا وخارجها خاصة السياق السلبي والجنائي الذي يلازمها ويتمخض عنها. منظمة حقوق الإنسان الأمريكية تحديدا ACLU أحجمت عن إعطاء رأي في السياسة الجديدة وقالت إن موقفها سيتحدد بناء علي طريقة تطبيقها، وكيفية حفاظها علي كرامة الداخلين واحترامهم والاستخدام الذي تقوم به الدولة للمعلومات "اليومترية" التي تطالب الداخلين بها.

وتشير التقديرات بأن 26 مليون زائر لأمريكا سنويا سيطالبون بإعطاء بصماتهم وصورهم، ويُعفى من هذا المشروع مواطنو الدول الموجودة في خطة الإعفاء من التأشيرة (28 دولة أوروبية) التي اعتبرتها أمريكا لا تشكل خطرا "إرهابيا"، ولذلك يسمح لرعاياها بالدخول لمدة قصيرة من دون تأشيرات. أما بالنسبة لرعايا باقي الدول فستزيد السياسة الجديدة من الشعور بأنه غير مرغوب فيهم فعلا في البقاء علي الأراضي الأمريكية. إلا أن هذه السياسة تحمل معها في ذات الوقت خبرا قد يكون سارا لمواطني الدول العربية والإسلامية في أرجاء العالم الذين طولبوا منذ أحداث أيلول (سبتمبر) باجتياز سلسلة عقبات وملاحظات مزعجة أحيانا من قبل السلطات الأمريكية، إذ إن الخطة الجديدة تلغي الخطة السابقة التي طبقت لأكثر من سنة حيث ألزمت رعايا الدول التي تعتبر ذات علاقة "بالإرهاب" (كلها عربية وإسلامية) بتسجيل معلومات عنهم في مكاتب الهجرة وإعطاء بصماتهم.

سياسة التسجيل هذه زادت من مشاعر النكران والتذمر في

نفوس العرب والمسلمين تجاه الحكومة الأمريكية. حيث أبعدت السلطات عن الأراضي الأمريكية 13 ألف عربي ومسلم كانوا قد استجابوا طواعية لنداء السلطات لهم بالتوجه لإعطاء تفاصيلهم في مكاتب الهجرة. هذا إلى جانب وجود آلاف آخرين في إجراءات الأبعاد مثل سابقهم. ولعل الإيجابية البارزة للطريقة الجديدة هي أنها لا تميز بين دولة وأخرى ولا تلصق وصمة متعلقة بالدين والأصول. البصمات ستؤخذ من الإسرائيليين والعرب والأوروبيين الشرقيين والصينيين وغيرهم على حد سواء. هذه الطريقة ستلغي الحاجة إلى الإجراءات المرهقة والمزعجة البيروقراطية السابقة مثل التحقيق مع شخص يتشابه اسمه ومعطياته مع شخص آخر مطلوب.